الأمم المتحدة S/2016/968

مجلس الأمن

Distr.: General
15 November 2016
Arabic
Original: English

التقرير الخاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

أولا – مقدمة

١ – أكد مجلس الأمن، في قراره ٢٢٣٩ (٢٠١٥)، اعتزامه النظر في إمكانية انسحاب بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (البعثة) والانتقال إلى صيغة جديدة لوجود الأمم المتحدة مستقبلا يتسنى من خلالها دعم حكومة ليبريا على توطيد السلام استنادا إلى استعراض المجلس لقدرة ليبريا بوجه عام على كفالة الاستقرار والظروف الأمنية في الميدان، وقد طلب إليَّ، في هذا الصدد، إيفاد بعثة تقييم إلى ليبريا من أجل تقديم توصيات. وتكرَّر هذا الطلب في القرار ٢٣٠٨ (٢٠١٦)، الذي مدد المجلسُ فيه ولاية البعثة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وطلب إليَّ إدراج معلومات مستكملة عن طرائق نقل قوة الرد السريع المنشأة في إطار عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بموجب القرار ٢١٦٢ (٢٠١٤) إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي عملا بالقرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦). وعملا بهذين القرارين، أجرت بعثةُ تقييم استراتيجي زيارةً إلى ليبريا لتقييم الحالة في الميدان وللتشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين وغيرهم. ويتضمن هذا التقرير نتائج ذلك التقييم وتوصياتي بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

ثانيا – التقييم الاستراتيجي

٢ – أجرت بعثة التقييم الاستراتيجي زيارتها الميدانية في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وتمت البعثة بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام، وضمّت ممثلين عن إدارة الدعم الميداني، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة شؤون السلامة والأمن، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب دعم بناء السلام، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في

الرجاء إعادة استعمال الورق

ليبريا، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، اللذين يمثلان، تباعًا، وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الإنمائية والإنسانية.

٣ - واجتمع فريق التقييم مع مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة، من بينهم الرئيسة إلين جونسون سيرليف وأعضاء مجلس وزرائها؛ وقيادة مجلس الشيوخ ومجلس النواب؛ ورئيس القضاة وقضاة المحكمة العليا الآخرين؛ وكبار المسؤولين الأمنيين، ومن بينهم قادة الجيش والشرطة ودوائر الهجرة ودوائر الإصلاح والسجون؛ واللجان الوطنية المسؤولة عن الانتخابات، والحوكمة، وحقوق الإنسان، وإصلاح القوانين، والأسلحة الصغيرة، ومكافحة الفساد؛ والمؤسسات المسؤولة عن رصد التزاهة؛ وفرقة العمل المعنية بالأراضي؛ والأحزاب السياسية؛ والمجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية والزعماء التقليديون والشيوخ، والقادة الدينيون، والمسؤولون عن وسائل الإعلام؛ وممثلو السلك الدبلوماسي والجهات المانحة؛ وفريق الأمم المتحدة القطري؛ وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وزار الفريق أيضا مقاطعتَيْ بونغ وغراند غيده.

ألف - نتائج التقييم الاستراتيجي

٤ - يجب أن يُوضع التقييم الشامل لليبريا في سياقه التاريخي، بما في ذلك في سياق إرث الاستبعاد المكرَّس دستوريا للغالبية العظمى من السكان الذي استمر لمدة تفوق القرن والنصف، والأزمة السياسية التي استمرت لمدة ربع قرن، وتعاقب حروب أهلية وحشية على مدى ١٤ عاماً خلّفت آثارا مروِّعة على شعب ليبريا وزعزعت استقرار المنطقة. وليبريا، التي أُوفدت إليها البعثة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، كانت دولة منهارة تماما تسيطر فيها ثلاثة فصائل متحاربة على أجزاء من مونروفيا ومن المناطق الداخلية؛ وكان القطاع العام فيها منهارا؛ والهياكل الأساسية مدمّرة؛ وتفكّك جهازا الشرطة الوطنية والجيش الوطني فيها وانضم أفرادهما لمختلف الفصائل؛ وأصبح الجزء المتبقي من القطاع الأمني تحت سيطرة عدد كبير من الوكالات التي أنشأتها الأنظمة المتعاقبة لاضطهاد المعارضين السياسيين وقمع المواطنين؛ واضمحل قطاع العدل؛ وأصبح أكثر من ثلث السكان مشردين؛ وازدهرت المبادلات الاقتصادية الإجرامية، التي يهمين عليها الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

٥ - وفي هذا السياق، يشار إلى أن التحديات التي لا تزال قائمة، ومن بينها تلك المتصلة بقطاعي الأمن وسيادة القانون، والحوكمة، والمصالحة الوطنية، مرتبطة بمشاكل هيكلية تعود إلى فترة ما قبل اندلاع النزاع، وتحديدا إلى أن الدولة مصمَّمة لخدمة أقليّة من المستوطنين المقيمين في مونروفيا. وقد تفاقمت هذه التحديات بسبب استمرار آثار تفشي مرض فيروس إيبولا في عام ٢٠١٤، مما فرض المزيد من القيود على الحيز المالي الضيّق، وحرَم الحكومة من

الموارد اللازمة لمتابعة برنامج تحولها. ولهذا يتطلب توطيدُ السلام الذي تحقق بشق الأنفس بذلَ جهود دؤوبة وطويلة الأجل لبناء مؤسسات شاملة للجميع لا يشوبها الفساد وقادرة على توفير فرص وتقديم خدمات لجميع المواطنين.

٦ - ويأخذ هذا التقييمُ في الاعتبار أيضا الجهودَ التي بُذلت في السابق لوضع استراتيجية خروج للبعثة، وتحديدا تقييمُ عام ٢٠١٢ الذي أوصى بانسحاب البعثة تدريجيا بحلول منتصف عام ٢٠١٥ بما يتناسب مع تطوير قدرات الأمن الوطنية (S/2012/230)، وكذلك الاستعراض الاستراتيجي لعام ٢٠١٤ الذي أوصى بإتمام عملية نقل المسؤوليات الأمنية بحلول منتصف عام ٢٠١٦ (S/2014/598).

البيئة السياسية

٧ - شدد جميع المتحاورين على أهمية الانتخابات التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وعلى أهمية التحول الديمقراطي الذي سيليها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، حيث ستكون تلك المرة الأولى التي يتم فيها تسليم السلطة الرئاسية عقب إجراء انتخابات شاملة وتنافسية منذ نشأة ليبريا كجمهورية في عام ١٨٤٧. ونظرا إلى أن الرئيس يُعيِّن تقريبا جميع مسؤولي القطاع العام في البلد، سيُنظَر إلى هذه المنافسة على أنها ستخوّل للفائز أن ”يربح كل شيء“، ويمكن أن يثير ذلك جدلا كبيرًا كما حدث في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١. ولا يوجد أي مرشَّح يتصدّر السباق بوضوح ليخلف الرئيسة جونسون سيرليف، التي تدعم ترشُّح نائبها، جوزيف بواكاي. وإضافة إلى ذلك، سيتم التنافس على جميع المقاعد في مجلس النواب البالغ عددها ٧٣ مقعدا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ونظرا إلى أن الانتخابات التشريعية تتضمن جولةً انتخابية واحدة، فقد يتم الفوز بمقاعد بهوامش ضئيلة مما قد يضاعف من احتمال وقوع العديد من المنازعات المتصلة بالانتخابات. وقبل سنة من موعد الانتخابات، تم تسجيل ٢٢ حزبا سياسيا لدى اللجنة الوطنية للانتخابات، كما تشهد البيئة السياسية حيوية تشكّلت تحالفات بين الأحزاب وحدثت انقسامات داخلية لأسباب متعلقة بالشخصيات والمنفعة وليس لأسباب أيديولوجية.

٨ - وأعربت اللجنةُ الوطنية للانتخابات لبعثةِ التقييم عن ثقتها بأنها قادرة على تنظيم وإجراء الانتخابات بمساعدة دولية محدودة. ولكنّ اللجنة تواجه تحدياتٍ تتضمن عجز الحكومة عن تزويدها بالتمويل الكافي في المواعيد المحددة؛ ونقصا في الإمدادات اللوجستية؛ وقدرةً محدودة على الفصل في المنازعات المتصلة بالانتخابات؛ واستمرار بعض أصحاب المصلحة في التشكيك في حيادها. وأبلغ الشركاء الدوليون بعثةَ التقييم بأن انتخابات عام ٢٠١٧ عمليةٌ يمكن أن تتم بقيادة وطنية بحتة وينبغي أن تكون كذلك، مُشيرين إلى أن

اللجنة قد برهنت على قُدراتها بإجراء الانتخابات في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤ بدعم دولي محدود. ولكن أعرب هؤلاء الشركاء أيضا عن أسفهم لاتخاذ قرارات سياسية تقوّض قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية إزاء العملية الانتخابية، بما في ذلك عدم إدراج الزيادات الضريبية على السلع الكمالية في ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، مما قد يؤثر على استعداد الشركاء لسد النقص في التمويل الذي يُقدَّر بمبلغ ٢٥ مليون دولار. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وافقت الرئيسةُ على ميزانية وطنية قدرها ٦٠٠ مليون دولار رصدت مبلغا قدره ٢٠ مليون دولار للانتخابات.

٩ - ويقدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعمَ التقني للانتخابات عملا بالتوصيات الواردة في تقريري الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٤ (S/2014/598)، وذلك تلبيةً لطلب الدعم المقدَّم من اللجنة الوطنية للانتخابات. وفي رسالة موجهة إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، دعا رئيس اللجنة إلى تقديم مساعدات محددة، لوجستية أساسًا، وهي تقع عموما ضمن معايير المساعدة الانتخابية للفترة ما بين عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٨ التي وافق عليها منسق أنشطة المساعدة الانتخابية عقب إيفاد بعثةٍ لتقييم الاحتياجات في عام ٢٠١٤؛ ولذلك يمكن تلبية هذه الطلبات في سياق مشروع المساعدة الانتخابية الجاري للبرنامج الإنمائي، إذا سمحت الموارد المتاحة بذلك.

١٠ - ولكن لا تزال بعض الأحكام القانونية التي تتعارض مع التزامات ليبريا بحماية الحقوق المدنية والسياسية سارية، وقد استُخدمت هذه الأحكام لتقليص الحريات الأساسية. وفي الأشهر الأخيرة، قامت الحكومة بوقف أو تعليق أنشطة وسيلتين من وسائل الإعلام المستقلة والمعارضة بدعوى عدم التقيد باللوائح الضريبية واللوائح المتعلقة بالتراخيص. وأدان أعضاء من أحزاب المعارضة السياسية والمجتمع المدني هذه الإجراءات باعتبارها محاولة لإسكات أصوات المعارضة والصحافة المستقلة، بهدف التأثير على الانتخابات.

١١ - ومع أن الرئيسة قد وضعت خطة إصلاح طموحة، فلم يظهر أي أثرٍ بعدُ للعديد من الإصلاحات. ويجب التحلي بإرادة سياسية أقوى لتوسيع الحيز الديمقراطي وتعزيز مشاركة المواطنين والتصدي للفساد على جميع مستويات الحكومة والمجتمع. وقد ساهم الإفلات من العقاب على التقصير في مجال الحوكمة في شعور بعدم الثقة، حيث أعرب العديد من المتحاورين عن أسفهم لأن نخبة ضيقة تستفيد من الفساد والمحاباة والمحسوبية، في حين فقدت الأغلبية العظمى الأمل في جني عوائد السلام الموعودة من خدمات أساسية، وتحسّن في ظروف عيشها، وحدوث تحوُّل في ليبريا.

١٢ - ولا يزال العديد من الإصلاحات في انتظار اتخاذ إجراءات تشريعية، من بينها الإصلاحات المتعلقة بالعنف الأسري، والحقوق في الأراضي، والحكم المحلي، والمشاركة والتمثيل العادلَين. وقد التزم أعضاء القيادة التشريعية الذين التقت بهم بعثةُ التقييم بتمرير التشريعات ذات الأولوية بسرعة. وفي وقت لاحق، اعتمد المجلس التشريعي قانون هيئة الأراضي، وصدّق على ٣٢ بروتوكولا من بروتوكولات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

١٣ - وكما اتضح من التقييمات السابقة، لا تزال الأسباب الجذرية للنزاع في ليبريا بدون علاج نظرا إلى عدم التوصل إلى مصالحة وطنية حقيقية، وعدم المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وعدم بذل جهود ليشعر جميع الليبريين بانتماء مشترَك لأمة واحدة. وقد أدى ذلك إلى تقويض التقدم صوب اتخاذ إصلاحات حاسمة تتيح توسيع نطاق الحيز السياسي، وتطوير القطاع الأمني، وتحسين الحوكمة وسيادة القانون. وقد أعرب العديد من المتحاورين عن رأي مفاده أنه رغم اعتماد تشريعات هامة خلال السنوات الإحدى العشر الماضية في ظل الإدارة الحالية، فقد كان التنفيذُ بطيئا. ونتيجة لذلك، يشعر الكثيرون بالتهميش. وأشار أعضاء المجتمع المدني إلى سوء العلاقات بين الدولة والمجتمع باعتباره أحد الأخطار التي تهدد الحفاظ على السلام، وقالوا إن معظم السكان يعتقدون أن الحكومة غير خاضعة للمساءلة أمامهم.

١٤ - ويبدو أن العلاقات بين الفرع التنفيذي للحكومة وفئاتٍ من المجتمع المدني قد تحسنت منذ الاستعراض الاستراتيجي الذي أُجري في عام ٢٠١٤. غير أنه اتضح من أقوال جميع المتحاورين أن الجهود التي تبذلها الحكومة للتواصل مع شعب ليبريا أو لإشراكه بصورة كاملة لم تكن كافية، ولا سيما فيما يتعلق بالسعي لالتماس آرائه بشأن عمليات الإصلاح أو تمكين السكان كمواطنين. وعلاوة على ذلك، ورغم إنشاء عدة مؤسسات تركّز على الشفافية والرقابة، لا يشعر عامة الناس بالثقة في أن الحكومة ملتزمة بالتصدي للفساد. وأعرب عدة متحاورين عن رأي مفاده أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهود لتشجيع الإدارة الحالية على الوفاء بوعودها، بما في ذلك بتمكين المؤسسات الوطنية من الاضطلاع بولاياتها. وفي هذا الصدد، دعوا الأمم المتحدة إلى إجراء عملية فحص ذاتي جدّي للنظر في الأخطاء التي ارتكبتها في الماضي في ليبريا، بهدف العمل في المستقبل على أساس المساءلة المتبادلة بين الحكومة والمجتمع الدولي.

١٥ - وأشار معظم المتحاورين إلى أن انعدام الإرادة السياسية هو السبب وراء تعثر مساعي المصالحة الوطنية. وأبلغ أعضاء المجتمع المدني بعثةَ التقييم بأنهم لم يلاحظوا إحراز أي تقدم

منذ إعداد خريطة طريق المصالحة في عام ٢٠١٢. وتمت الإشارة إلى أنه لكي تكون المصالحة فعليّة، يجب أن تكون عمليةً شاملة تسترشد برؤيةٍ تأخذ في الحسبان جوانب مثل الحوار وتمكين المجتمعات المحلية والمساءلة في أوانها. وأشار المتحاورون أيضا إلى أن الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي قد ساهمت في فقدان الزخم والرؤية والتلاحم، وذلك منذ أن خلُص المجتمع الدولي، عقب نشر تقرير عام ٢٠٠٩ للجنة الحقيقة والمصالحة، إلى أن المصالحة الوطنية هي ''مشكلة ليبرية''، وقام لاحقا بتقليص حجم العملية السياسية للغاية إلى سلسلة من المشاريع.

حالة حقوق الإنسان

١٦ - تشمل التحسينات المتعلقة بحقوق الإنسان إنشاءَ لجنة وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ وزيادة رقابة المجتمع المدني؛ واعتماد تشريعات هامة، من بينها تشريعات تجرّم الاغتصاب. وتشكّل النقائص المتبقية المتصلة بحقوق الإنسان خطرا على الحفاظ على الاستقرار، في سياق إرادة سياسية محدودة لإعطاء دفع لعملية المصالحة الوطنية والإصلاحات الأساسية، ونظرا إلى أن الوكالات الأمنية لم تكسب ثقة السكان بعدُ.

١٧ - ولا يزال هناك إفلات تام تقريبا من العقاب في الماضي والحاضر عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ولا سيما عن جرائم العنف الجنسي والجنساني بما في ذلك الاغتصاب، بسبب عوامل مثل محدودية القدرة على إقامة العدل، وعدم ملاءمة القوانين الإجرائية، والفساد، وعدم وجود إرادة سياسية حريصة على مساءلة الجناة. ومن أصل قضايا الاغتصاب المسجَّلة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ التي يبلغ عددها ١ ٥١١ قضية، أُدين أقل من ٤ في المائة من الجناة المزعومين؛ ولم يتحسن هذا الاتجاه في عام ٢٠١٦. ولا يخضع العديد من الجناة المزعومين للمساءلة بموجب القانون، حتى إذا ألقي القبض عليهم، بسبب التسويات التي تتوصل لها الجماعات المحلية والأسر، وبسبب عدم إجراء ما يكفي من التحقيقات، والفساد، وضعف الرقابة على قطاعي الأمن والعدل وضعف آليات المساءلة.

١٨ - كما تترك الممارسات التقليدية الضارة المتغلغلة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والإجبار على الالتحاق بجمعيات سرية، والمحاكمة بالتعذيب، والقتل الطقوسي، التي تعاني منها بشكل غير تناسبي أكثرُ الفئات ضعفا، ومن بينها النساء والأطفال، آثارًا سلبية على حقوق الإنسان. ونادرا ما يُقدَّم الجناة إلى العدالة. وخلال الاستعراض الدوري الشامل الذي أجراه مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٥، تعهدت الحكومة بتجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. بيد أن التشريعات المتصلة بالعنف الأسري المعلّقة لا تنص إلا على تجريم جزئي.

١٩ - وتشمل ولاية اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، التي أنشئت في عام ٢٠١٠، تلقّي الشكاوى ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، واقتراح سياسات وتشريعات، وتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة. بيد أن اللجنة الوطنية تواجه تحديات مؤسسية وتشغيلية وإدارية، من بينها محدودية وجودها الميداني وسوء إدارة ميزانيتها السنوية وهي أقل من ١,٢ مليون دولار، مما يحد من قدرتها على الاضطلاع بدور الرقابة القانونية الموكل لها وعلى القيام بأنشطة رصد وإبلاغ ودعوة موجّهة لعامة الناس بشأن قضايا حقوق الإنسان. وقد استلم أعضاء اللجنة المعيّنين حديثًا مهامهم في أيار/مايو ٢٠١٦، ويرتقب أن يعطي ذلك زخما جديدا لعمل اللجنة الوطنية.

٢٠ - ورغم أن المجتمع المدني يواصل تكثيف نشاطه، فإن قدرة العديد من المنظمات على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها أو على القيام بأنشطة توعية محدودةٌ. وتوجد العديد من المنظمات في مونروفيا ولكن تُحجم بعضها عن التطرق إلى مسائل حساسة مثل الإفلات من العقاب والممارسات التقليدية الضارة. ويمكن أن يساعد إنشاء منتدى يضم الجهات الفاعلة المعنية بحقوق الإنسان على تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات.

٢١ - وقد اعتمدت الحكومة سياسات وخطط متعلقة بحقوق الإنسان وأدرجت حقوق الإنسان في استراتيجيتها الإنمائية. ومع ذلك، يجب بذل مزيد من الجهود لتنفيذ تلك السياسات والخطط، وللوفاء بالالتزامات الدولية وللإبلاغ عنها. وقد صدّقت ليبريا على عدة معاهدات دولية لحقوق الإنسان، وهي طرف في سبعة صكوك أساسية لحقوق الإنسان، كما تشارك في عملية الاستعراض الدوري الشامل، وقد وجّهت دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

الحالة الأمنية

٢٢ - ظلت الحالة الأمنية مستقرة منذ أن انتهت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا من تسليم المسؤوليات الأمنية إلى السلطات الليبرية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. ولم تقع أي حوادث تتطلب التدخل المسلّح للبعثة في عام ٢٠١٦.

٢٣ - ولم تواجه ليبريا أي تهديدات عسكرية منذ عدة سنوات. بيد أن هناك مخاطر قد تنجم عن الاضطرابات المدنية وعنف الغوغاء، التي تتأجج بسرعة ويمكن أن تحتدم إلى درجة تتجاوز قدرة المؤسسات الأمنية الوطنية على المواجهة، ولا سيما إذا اندلعت حوادث متزامنة. ويمكن أن تؤدي التهديدات الكامنة إلى تفاقم تلك المخاطر، التي أدت الكثير منها

إلى اندلاع الحرب الأهلية، ومن بينها التوترات العرقية والإقليمية، والمنازعات على الأراضي، وعدم المساواة الاقتصادية، والتنافس على الموارد الطبيعية، ولا سيما في مناطق الامتيازات. وتشكّل الجرائم العنيفة والأسلحة الصغيرة غير المنظّمة والاتجار العابر للحدود بالمخدرات والأشخاص والأسلحة تهديداتٍ أيضا. ورغم تقييم الشرطة الوطنية الليبرية بأن احتمال اندلاع أعمال عنف متصلة بالانتخابات يتراوح بين المنخفض والمتوسط، أعرب عدة متحاورين عن قلقهم من العدد الكبير من السكان العاطلين عن العمل، وهم من الشباب الذين ليس لديهم مهارات محدّدة والذين لن يخسروا شيئا من أن يصدُر عنهم سلوك معادٍ للمجتمع والمعرَّضين لأن يتلاعب بهم المخرِّبون المحتملون خلال الفترة الانتخابية.

قدرة المؤسسات الوطنية على الحفاظ على الاستقرار

٢٤ - أشار جميع المتحاورين إلى أن قلة الموارد هي أكبر تحدٍّ تواجهه الأجهزة الأمنية الوطنية؛ ونتيجة لذلك، لا يوجد ما يكفي من الأفراد والمعدات اللوجستية ووسائل النقل لمواجهة الأحداث الأمنية في أوانها، ولا سيما في المناطق النائية. ويُخصَّص حوالي ٩٠ في المائة من الاعتمادات المرصودة لوكالات الأمن لتسديد المرتبات والتكاليف المتكررة، وهكذا لا يبقى إلا جزء ضئيل للنفقات التشغيلية والنفقات المتصلة بالتطور أو المخصّصة لبلوغ الأهداف المتعلقة بالأفراد. ووفقا لما ذكره مستشار الرئيسة، بلغت وكالات الأمن الليبرية مستوى ٧٠ في المائة من الفعالية التشغيلية، مما يترك نقصا بنسبة ٣٠ في المائة يُعزى إلى الحاجة لإمدادات لوجستية وللتدريب المستمر.

٢٥ - وقد تحسنت إدارة قطاع الأمن في مجالَي الرقابة المدنية والأمن البشري. ويجري استعراض استراتيجية الأمن الوطني التي وُضعت في عام ٢٠٠٨. كما يتم إنشاء الإطار القانوني لقطاع الأمن، الذي يتضمن سن تشريعات بشأن مراقبة الأسلحة النارية والذخيرة. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وافقت الرئيسة على تشريعات متعلقة بجهازي الشرطة والهجرة تنص على إنشاء مجالس لتلقي الشكاوى المدنية وإدارة السياسات وآليات أخرى للرقابة والمساءلة. وأُحرز أيضا بعض التقدم صوب إلغاء مركزية الخدمات، بما في ذلك على مستوى نشر أفراد أمن خارج مونروفيا وإنشاء مجالس أمن في المقاطعات والمدن. وقامت اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة بوَسم وتسجيل ٩٥ في المائة من الأسلحة التي في حوزة أفراد الأمن. وسيتطلب تنفيذ الإطار التشريعي ومواصلة تطوير الأجهزة الأمنية المزيد من الاستثمارات؛ وقد سجّلت الاعتمادات المخصَّصة لجميع الوكالات زيادةً طفيفة في ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

٢٦ - وخلّف عدم بذل جهود متواصلة لغرس ثقافة المساءلة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان أثرًا سلبيًّا على التقدم المحرز في عدد من المجالات، بما في ذلك فيما يتعلق بمعالجة موطن الضعف الهيكلية في قطاعات الأمن والعدل والإصلاح والسجون. وأثّر ذلك على قدرة المؤسسات الوطنية على حماية السكان وعلى الحفاظ على الاستقرار، اللذين يتطلبان أن تعمل سلسلة العدالة الجنائية كاملةً بفعالية، وبطريقة منسقة ووفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتشمل العواملُ المسببة للاضطرابات العامة الاستياءَ من نقائص الحوكمة، بما في ذلك التصورات عن تفشي الفساد، بينما تقوّض محدوديةُ الفرص المتاحة للوصول إلى العدالة المكاسبَ التي حققها القطاع الأمني. وقد أعرب أعضاء المجتمع المدني عن أسفهم لبطء نسق التشريعات الرامية إلى تعزيز الرقابة المدنية على قطاع الأمن وإتاحة التنسيق بصورة أكثر شمولية، وأشاروا إلى أن آليات الرقابة والمساءلة القائمة غير كافية لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك الانتهاكات الناجمة عن عدم الانضباط التي يرتكبها أفراد الأمن، رغم توجيه تُهم جنائية لبعضهم بدعوى عدم الانضباط.

٢٧ - وفي الوقت نفسه، لاحظ العديد من المتحاورين أن انعدام الثقة والتصورات السيئة تُعزى، إلى حد ما، إلى عدم إدراك الرأي العام للتقدم الكبير الذي أحرزته الجهات الفاعلة الأمنية.

القوات المسلحة الليبرية

٢٨ - تتألف القوات المسلحة الليبرية من ٢ ٢٣٦ فردا، ٤ في المائة منهم من النساء، وهي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الدفاع عن البلد ضد العدوان الخارجي والتمرد. وهناك قيود دستورية تحد من دورها في الأمن الداخلي، وهي منصوص عليها في المادة ٨٥ من الدستور وقانون الدفاع الوطني في ليبريا لعام ٢٠٠٨.

٢٩ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، اختتمت الولايات المتحدة الأمريكية برنامجها لتدريب وإرشاد القوات المسلحة الليبرية، على اعتبار أن مهمة إنشاء جيش مهني ذي مصداقية قد أنجزت بنجاح. وما زالت الولايات المتحدة تقدم الدعم من أجل تعزيز مؤسسات الدفاع، والتنمية المهنية، والأمن البحري، والدعم الهندسي، والجاهزية الطبية. وتقدم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا التوجيه للقوات المسلحة الليبرية. وقد أُحسن تدريب الجيش وتجهيزه، إلا أنه يفتقر إلى الخبرة حيث أنشئ حديثا في عام ٢٠٠٦. ولا تزال هناك تصورات سلبية، رغم أن الجيش يتألف في معظمه من مجندين جدد تم فرزهم من قبل الولايات المتحدة وليسوا مرتبطين بالقوات المسلحة الليبرية التي كانت طرفا في الحرب

الأهلية. وقد اتخذ الجيش تدابير لضمان تمثيله للبلد بأكمله، ولإثبات أنه قوة من ”قوى الخير“.

٣٠ - ويواجه الجيش تحديات تشغيلية بسبب عدم كفاية التمويل، مما يعوق قدرته على الانتشار السريع أو مواصلة العمليات خارج مونروفيا. وعلى الرغم من تلك التحديات، لا يزال الجيش يشارك في التدريبات والتمرينات المشتركة مع الشرطة الوطنية الليبرية والوكالات الأمنية الأخرى.

٣١ - ويبلغ قوام خفر السواحل ٥٠ فردا، وله القدرة على تسيير دوريات تصل إلى مسافة ١٥٠ ميلا بحريا من مونروفيا. ويضطلع خفر السواحل بدور تشغيلي محدود بسبب نقص الموظفين.

٣٢ - ويتسم كل من الجيش وخفر السواحل بارتفاع معدل تناقص الموظفين، وما فتئا يعانيان من مشكلة قلة الانضباط. ومما يعوق التنمية محدودية الفرص والموارد المتاحة لإجراء التمرينات اللازمة لمواصلة التدريب وتطوير المهارات.

الشرطة الوطنية الليبرية

٣٣ - تواصل الشرطة الوطنية الليبرية عملية التطوير وتحقيق اللامركزية. ويبلغ قوامها حاليا ٥ ١٠١ فرد، من بينهم ٩٥٠ من الإناث؛ بيد أن القوام الذي ترومه هو ٨ ٠٠٠ فرد. وأربعة وعشرون في المائة من ضباط الشرطة منتشرون خارج مونروفيا، بينما يوجد أفراد معنيون بالمعايير المهنية في كل من المناطق الخمس. وتشمل دائرة الشرطة وحدة لدعم الشرطة مسلحة جزئيا وقوامها ١ ٥٤٨ ضابطا، ٤٠٨ منهم منتشرون خارج مونروفيا، ووحدة للتصدي للطوارئ مسلحة تسليحا كاملا وقوامها ٣٧١ ضابطا، عُيِّن ٥٣ منهم خارج مونروفيا. والولايات المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا هما الجهتان الشريكتان الأساسيتان لهاتين الوحدتين المتخصصتين.

٣٤ - وفي ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، يغطي مبلغ ١٤,٢ مليون دولار المرتبات، بينما يغطي مبلغ ١,٧ مليون دولار العمليات. ونتيجة لذلك، فإن الشرطة الوطنية تفتقر إلى القدرة على التنقل والاتصالات والزي الرسمي والحواسيب والمولدات الكهربائية، الأمر الذي يقوض الأداء التشغيلي. ويؤدي أيضا التأخر في دفع المرتبات أو دفع جزء منها فقط إلى زعزعة الاستقرار. ومع ذلك، فقط أبانت الشرطة عن تحسُّن في تخطيط وتنفيذ عمليات مكافحة الشغب وإدارة النظام العام في المناسبات العامة، وذلك على الرغم من عدم اتساق جوانب التطبيق العملي.

٣٥ - وتوفر أكاديمية تدريب الشرطة التدريب للمجندين الجدد والتدريب أثناء الخدمة. وبسبب قيود الميزانية وتغيير سياسة التوظيف، تعطى الأولوية لتعزيز قدرة الضباط الحاليين بدلا من تدريب ضباط إضافيين. وأبلغ المفتش العام آنذاك فريق التقييم بالحاجة إلى التدريب في مجال حقوق الإنسان، وإلى تطوير القدرات في مجالات متخصصة، لا سيما الطب الشرعي وعلم الأمراض.

٣٦ - وتُبذل جهود حاليا لزيادة التواصل بين المجتمعات المحلية والشرطة، بوسائل منها بناء الشراكات مع قادة المجتمعات المحلية ومع المجتمع المدني. وقد وضعت الشرطة الوطنية الليبرية سياسة وخطة لتعزيز الخفارة المجتمعية، وتُبذل جهود حاليا لدمجهما في الأنشطة الجارية من أجل بناء الثقة وإشاعة الاطمئنان. وتشمل ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ مشروعا من شأنه أن يدعم توسيع نطاق الخفارة المجتمعية.

مكتب الهجرة والتجنس

٣٧ - يتولى مكتب الهجرة والتجنس إدارة الحدود ومراقبتها، ويقوم بإنفاذ قانون الأجانب والجنسية. وهو يضم ٢ ٥٩٦ فردا، منهم ٧٥١ امرأة. ونسبة ثلاثون في المائة من قادة المكتب من النساء، وقد أبلغ مفوض المكتب بعثة التقييم بالجهود المبذولة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين على جميع المستويات. وفي ظل قيادة قوية، أحرز المكتب تقدما في مجال الإصلاحات الداخلية والأخذ باللامركزية في تقديم الخدمات، على الرغم من افتقاره إلى القدرة على التنقل والاتصالات والهياكل الأساسية الكافية للإبقاء على عمليات النشر في المراكز الحدودية. ورغم أن المكتب يشكل مصدر إيرادات للحكومة، فإن مخصصاته وجدول مرتباته ليست متساوية مع المخصصات وجدول المرتبات في وكالات أمنية أخرى.

٣٨ - وسيكون لدى أكاديمية للتدريب في مجال الهجرة قيد البناء في فويا، في مقاطعة لوفا، القدرة على تدريب ١ ٠٠٠ ضابط في السنة إذا ما تلقت التمويل اللازم. وتواصل البعثة تقديم المشورة والتوجيه وأنشطة الدعم على مستوى رفيع للمكتب، لا سيما من خلال موظفي الهجرة من مختلف البلدان الأفريقية، وقد رحب المفوض بذلك باعتباره نهجا بنّاء ينبغي اعتباره ممارسة جيدة.

٣٩ - ويتواصل المكتب بفعالية مع الأجهزة الأمنية الأخرى، وبخاصة الشرطة الوطنية الليبرية، ويتعاون أيضا على نحو وثيق مع المجتمعات المحلية. وقد جرى تعزيز التعاون فيما بين الوكالات ومشاركة المجتمعات المحلية ونظم الإنذار المبكر من خلال وحدات مشتركة لأمن

الحدود وبناء الثقة، ومجالس الأمن على مستوى المقاطعات والمناطق، ومنتديات الحراسة المجتمعية، وكذلك من خلال برامج التوعية والاتصال.

العدالة والإصلاحيات

٤٠ - لقد أُحرز بعض التقدم في إعادة بناء نظام العدالة، الذي تفكك خلال الحرب الأهلية. فهناك محاكم الصلح ومحاكم الدوائر في جميع مقاطعات ليبريا البالغ عددها ١٥ مقاطعة، وهناك إجراءات لفرز القضاة وتدريبهم، ونظم لتتبع القضايا ونشر القوانين. وقد تم تحسين الإطار القانوني الذي ينظم نظام العدالة، بوسائل منها اعتماد قوانين لتوسيع نطاق اختصاص محاكم الصلح، والحد من تراكم القضايا، وتحديد رسوم المحاكم والغرامات، وإعادة تعريف الاغتصاب. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى تحديث العديد من القوانين، وضمان اطلاع الموظفين القضائيين على هذه القوانين. ولا تزال إمكانية اللجوء إلى العدالة محدودة للغاية، لا سيما خارج مونروفيا، على الرغم من إنشاء ثلاثة مراكز للعدالة والأمن. ولم يعيَّن سوى اثنين من المدعين العامين واثنين من محامي الدفاع المجاني في كل محكمة من محاكم الدوائر؛ وقد شدد محاورو بعثة التقييم على الصلة البالغة الأهمية القائمة بين محامي الدفاع المجاني وفعالية العمل الشُرطي. وهناك حالات تأخير كبيرة في تجهيز القضايا، هذا إن جُهِّزت أصلا، في حين تجري مراقبة مؤسسات سيادة القانون ومساءلتها على نطاق محدود.

٤١ - ويجري تشغيل السجون في جميع المقاطعات باستثناء غراند كرو، بيد أن سجون مونروفيا وزويدرو هي السجون الوحيدة التي يجري تأمينها من قبل أفراد مسلحين من وحدة دعم الشرطة. ويضم مكتب الإصلاحيات وإعادة التأهيل ٤٩٦ فردا، من بينهم ١١١ امرأة، وهو غير مسلح. ويشكل المحتجزون رهن المحاكمة نسبة ٦٣ في المائة من السجناء على الصعيد الوطني؛ وكثير من هؤلاء المحتجزين يقبعون في سجون مكتظة.

الحالة الإنسانية

٤٢ - عندما أغلقت حكومة كوت ديفوار الحدود كتدبير وقائي أثناء تفشي فيروس إيبولا في آب/أغسطس ٢٠١٤، ظل نحو ٠٠٠ ٣٨ لاجئ إيفواري في ليبريا. واستأنفت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تيسير العودة الطوعية إلى الوطن في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عن طريق الممرات الإنسانية. وعُلِّقت العملية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ حتى نهاية موسم الأمطار، نظرا لسوء أحوال الطرق. وتعتزم المفوضية تيسير عودة ٠٠٠ ٢٥ لاجئ طوعا بحلول نهاية عام ٢٠١٦؛ وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، كان ٤٢٦ ١٩ لاجئا قد أعيدوا إلى أوطانهم. أما اللاجئون الذين يرغبون في البقاء في ليبريا، فسيجري

دمجهم محليا. وقد أعرب معظم اللاجئين عن نيتهم في العودة إلى ديارهم، ولكنهم أعربوا أيضا عن قلقهم إزاء الأمن في مناطق العودة وغياب فرص الحصول على الخدمات الأساسية وعن تخوفهم من احتلال أراضيهم من قبل أجانب. وبالنظر إلى الحماية المادية التي تقدمها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لعملية العودة، فقد كان لتخفيض قوام قوات عملية الأمم المتحدة أثره على التصورات المتعلقة بالسلامة. ودأبت السلطات الإيفوارية على بذل جهود لتشجيع اللاجئين على العودة، شملت قيام وزير التضامن والتماسك الاجتماعي وتعويض الضحايا بكوت ديفوار بزيارة إلى مخيمات اللاجئين في ليبريا في أيار/مايو ٢٠١٦.

٤٣ - وقبل تفشي فيروس إيبولا، كانت الاستجابة الإنسانية بصدد التحول إلى خطة للتنمية. ومنذ ذلك الحين، كان الدعم المقدم من الجهات المانحة في مرحلة التعافي من تفشي فيروس إيبولا محدودا، ومن أغراض ذلك الدعم إعادة بناء قطاع الصحة المدمَّر وحماية الناجين. ولا تزال مؤشرات التنمية البشرية متدنية بسبب محدودية فرص كسب الرزق، وبطالة الشباب، وعرضة الإناث للضرر، والتوسع الديمغرافي، وانعدام الأمن الغذائي. وتتم الاستفادة من الخدمات الصحية على نطاق محدود، لا سيما في الأرياف. وبالتالي، فإن الأسر المعيشية الليبرية لديها قدرة ضئيلة على الصمود.

٤٤ - ويمكن أن يكون لاستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث أثر وقائي. وستكون الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث في ليبريا، التي أنشئت في تموز/يوليه ٢٠١٦ للتأهب للكوارث والتصدي لها، بحاجة إلى الدعم الخارجي من أجل تنفيذ ولايتها. وفي عام ٢٠١٦، وافق البنك الدولي على منحة قدرها ١٠ ملايين دولار من أجل تحسين شبكات الأمان الاجتماعي.

تقييم حالة الحدود والمسائل الإقليمية

٤٥ - ظلت منطقة الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار مستقرة منذ عملية التقييم التي أجريت في شباط/فبراير ٢٠١٦، والتي ترد تفاصيلها في تقريري الخاص عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2016/297)، وقد انسحبت بعد ذلك قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا من الحدود. وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أعادت حكومة كوت ديفوار فتح الحدود، التي كانت قد أغلقت منذ آب/أغسطس ٢٠١٤ بسبب تفشي فيروس إيبولا.

٤٦ - وزادت الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس من وجودهما في المنطقة الحدودية، وقام كل منهما إلى جانب السلطات الحكومية المحلية بالتصدي بفعالية للتحديات المتصلة بالحدود مثل النزاعات بين المجتمعات المحلية والمزارعين الأجانب الذين يعتدون على

الأراضي بصورة غير قانونية في مقاطعتي غراند غيديه وريفر غي. بيد أن عدم كفاية الموظفين واللوجستيات والقدرة على التنقل لا تزال تطرح تحديات. وقد أوفدت القوات المسلحة الليبرية مفرزة صغيرة إلى زويدرو، إلا أنها لا تشارك في الإدارة الحدودية أو العمليات الأمنية الاعتيادية.

٤٧ - وقد كانت مزاعم سابقة بشأن وجود مقاتلين إيفواريين سابقين في المناطق الحدودية مبالغا فيها، على أن في تقدير البعض أن نحو ٢ ٠٠٠ من هؤلاء المقاتلين يحتمل وجودهم في ليبريا، وهو ما قد يكون له أثر على التصورات السائدة عن الاستقرار. وتتأثر البيئة الأمنية أيضا بانعدام الثقة بين المجتمعات المحلية وقوات الأمن في جنوب غرب كوت ديفوار. بيد أن هذه التحديات تتسم بطابع محلي، وهي لا تشكل أي خطر مباشر على الاستقرار في ليبريا.

٤٨ - وعُقد اجتماع رباعي بين قادة الجيشين الليبري والإيفواري وقادة قوات كل من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في غراند بسام في آذار/مارس ٢٠١٦؛ ومنذ ذلك الحين، دأبت البعثتان على دعم وضع خطة عمليات مشتركة للمناورات الأمنية الحدودية المشتركة. وبينما توجد خطط لبدء عمليات مشتركة قبل الانتخابات التشريعية الإيفوارية، قد تتأثر العمليات بسوء حالة الطرق في جنوب شرق ليبريا وبنقص الموارد الذي يواجهه أفراد الأمن الليبريون.

٤٩ - وتقوم منظومة الأمم المتحدة أيضا بدعم مبادرات مختلفة تركز على تحسين الظروف في المنطقة الحدودية. وتهدف هذه المبادرات إلى تحسين الأمن الغذائي، وسبل العيش، والأمن المادي، والتماسك الاجتماعي عبر الحدود، ومراقبة الحدود، وتقديم خدمات الأمن، وزيادة ثقة الجمهور في مقدمي الخدمات الأمنية.

٥٠ - ولا تواجه ليبريا أي تهديد من البلدان المجاورة لها؛ ويعتبر من غير المرجح أن يكون للديناميات السائدة داخل كوت ديفوار وغينيا وسيراليون أي أثر على الاستقرار في ليبريا. وتواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا دعمهما لإعادة تفعيل الوحدات المشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة، التي تشكل عنصرا من عناصر استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو التي تضم جهات فاعلة من قطاعي الأمن والإدارة ومن المجتمع المدني. وعلى الرغم من عدم كفاية الاستثمارات الواردة من الدول الأعضاء، حققت هذه الوحدات نجاحا كبيرا، بوسائل منها تيسير الاتصالات والتنسيق في جميع مراحل تفشي فيروس إيبولا. وبفضل الدعم السياسي والمالي، يمكن للوحدات المقرر إنشاؤها، وعددها ٢٢ وحدة، على طول حدود بلدان اتحاد نهر مانو أن تضطلع بدور هام في نزع فتيل التوتر والتصدي للتهديدات.

باء – توصيات التقييم الاستراتيجي

٥١ – على الرغم من الاستقرار السائد والتقدم الكبير الذي أحرزته المؤسسات الأمنية الوطنية، سيكتسي استمرار فترة اختبار القدرة الوطنية على الحفاظ على الاستقرار بمعزل عن عملية حفظ السلام أهمية، لا سيما في سياق انتخابات عام ٢٠١٧. لذا ينبغي أن تظل ليبريا مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، على أن تقوم بعثة من بعثات الأمم المتحدة بتنفيذ ولاية تركز على المهام الأكثر أهمية بالنسبة لتوطيد السلام، لا سيما: (أ) المساعي الحميدة والدعم السياسي؛ و (ب) الدعم اللوجستي في حالات الضرورة القصوى للانتخابات التي ستجرى في عام ٢٠١٧؛ و (ج) حقوق الإنسان؛ و (د) إصلاح قطاع الأمن؛ و (هـ) دعم سيادة القانون؛ و (و) تقديم الدعم في حالات الضرورة القصوى لأجهزة الأمن الليبرية في مجال حماية المدنيين.

٥٢ – ولتعزيز المساءلة المتبادلة بين الحكومة والمجتمع الدولي، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا أن تقوم، بالتعاون الوثيق مع شركاء آخرين، بصياغة اتفاق يبين بالتفصيل التوقعات المشتركة التي سيرتهن بها الدعم في المستقبل.

٥٣ – وسيركز ممثلي الخاص على منع نشوب النزاعات في سياق العملية الانتخابية وعن طريق الانتقال الديمقراطي، مع مواصلة تيسير العمليات التي تتولى زمامها جهات وطنية مثل المصالحة الوطنية والإصلاحات الدستورية والمؤسسية والتصدي للعراقيل السياسية التي تحول دون إعمال حقوق الإنسان، والإصلاحات الإدارية، لا سيما فيما يتعلق بالأراضي والحوكمة. ويتمثل أحد العناصر الأساسية للدعم السياسي في تعزيز فعالية الاتصال بين حكومة ليبريا وشعبها؛ وتصل إذاعة البعثة إلى جميع مقاطعات البلد، وعددها ١٥ مقاطعة، وإلى نسبة ٩٠ في المائة من السكان، وهي تضطلع بدور بالغ الأهمية في هذا الصدد.

٥٤ – وقد تُكلَّف البعثة، ضمن حدود القدرات الحالية، بسد الثغرات اللوجستية المتصلة بالانتخابات في الحالات الطارئة فقط، لا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى المناطق النائية. ولا ينبغي أن تؤخذ هذه المساعدة المقدمة في حالات الضرورة القصوى في الحسبان في الخطط الوطنية لإجراء الانتخابات.

٥٥ – وينبغي أن تحتفظ الأمم المتحدة بوجود قوي لحقوق الإنسان يركز على دعم عملية المصالحة الوطنية، التي يتمثل أحد عناصرها الأساسية في المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها في الماضي وفي الحاضر مع الانخراط في نفس الوقت في أنشطة الرصد والإبلاغ وأنشطة الإنذار المبكر، لا سيما في السياق الانتخابي. وسيكون من المهم أيضا دعم

تطوير القدرات الوطنية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والدعوة إليها، مع التركيز على ضمان التقيد بحقوق الإنسان داخل قطاع الأمن؛ واتخاذ تدابير الوقاية والعقاب والحماية للتصدي للعنف الجنسي والعنف الجنساني؛ والتصدي للممارسات التقليدية الضارة؛ وتعزيز حماية الأطفال.

٥٦ - وفيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، ينبغي للأمم المتحدة أن تعطي الأولوية للمساعي الحميدة ولتقديم المشورة الاستراتيجية، مع التركيز على المجالات التي لا يحرز فيها تقدم بسبب العراقيل السياسية. وينبغي للبعثة أن توفر التوجيه على المستوى الاستراتيجي لدوائر الأمن الوطني، بما في ذلك ما تضطلع به من أعمال التخطيط والتحضير لأمن الانتخابات، وينبغي لها أن تدعم الحكومة في المجالات ذات الأولوية مثل استعراض استراتيجية الأمن الوطني، وإضفاء طابع اللامركزية على الخدمات الأمنية، ووضع آليات الرقابة والمساءلة، وتحديث استعراض النفقات العامة، وتتبع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإصلاح قطاع السلامة العامة.

٥٧ - وينبغي للبعثة أن تعطي الأولوية أيضا للمساعي الحميدة والمشاركة الاستراتيجية في سياق دعمها لسيادة القانون، مع التركيز على العمل مع أصحاب المصلحة الوطنيين على وضع وتنفيذ خطط وسياسات الإصلاح الاستراتيجي، وعلى تعزيز آليات الرقابة والمساءلة الوطنية، بما في ذلك بذل جهود لمكافحة الفساد، والتركيز على التصدي للاحتجاز المطول قبل المحاكمة، والنهوض بقوانين الإصلاح الحاسمة، وتناول الدعاوى القضائية المتصلة بالانتخابات.

٥٨ - ومع تولي الحكومة المسؤولية الكاملة عن الأمن في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، ينبغي أن يظل الدور الذي تضطلع به البعثة أو خلَفُها في مجال أمن العمليات منحصرا في الدعم المقدم في حالات الضرورة القصوى لوكالات الأمن الليبرية في مجال حماية المدنيين في حال تدهور الوضع على نحو يهدد بحدوث انتكاسة استراتيجية للاستقرار في البلد، مع مراعاة قدراتها ومناطق انتشارها.

٥٩ - وتمشيا مع توصيات الاستعراض الاستراتيجي للحالة في كوت ديفوار الذي أجري في شباط/فبراير ٢٠١٦، ينبغي للبعثتين وللأفرقة القطرية المعنية التابعة للأمم المتحدة أن تواصل، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين، التعاون بين البعثتين وتيسير التعاون الثنائي فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار على الحدود، وهو ما ينبغي تسليمه إلى الجهات المعنية الوطنية والإقليمية، على أن تضطلع البعثتان بدور استشاري خلال المدة التي تستغرقها عمليات نشر كل منهما.

ثالثا – التعديلات المقترح إدخالها على بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

٦٠ – اتفق جميع محاوري بعثة التقييم على أن انسحاب بعثة الأمم المتحدة في ليبريا أمر محتوم؛ غير أن الآراء قد تباينت فيما يخص التوقيت. ورأى معظم المحاورين، بمن فيهم الرئيس، أن البعثة توفر ضمانات أمنية وتُحدِث الأثر الرادع الضروري خلال الفترة الانتخابية، وأنها تشكل السلطة الأخلاقية التي تضفي شرعية على النتائج الانتخابية. وأعرب آخرون عن اعتقادهم الراسخ بأن وجود بعثة الأمم المتحدة في ليبريا يقوض الثقة في قدرة المؤسسات الوطنية على الاضطلاع بمسؤولياتها المتمثلة في حماية السكان وكفالة الأمن في البلد، وأنه يشكل في نفس الوقت عامل تثبيط لبذل جهود مستدامة على الصعيد الوطني في مجالات حاسمة، ومن ثم ينبغي للبعثة أن تغادر.

ألف – التشكيلة الحالية لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا

العنصر العسكري

٦١ – ما فتئت البعثة تنسحب تدريجيا منذ عام ٢٠٠٦، حيث خفضت القوام المأذون به لأفرادها العسكريين من أقصى قيمة بلغها وهي ٢٥٠ ١٥ فردا إلى القوام الحالي الذي بلغ ٢٤٠ ١ فردا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وتتألف قوة البعثة، التي أُدمجت عناصرها في مونروفيا، من كتيبة واحدة (٧٠٠ جندي) وما يتصل بذلك من عناصر التمكين، لا سيما خمس طائرات عمودية عسكرية (١٦٠ فردا)، ومستشفى من المستوى الثاني الممتاز (٨٧ فردا)، والنقل (٤٤ فردا)، والمهندسون (٨٠ فردا)، وسرية دعم (٥٥ فردا)، بالإضافة إلى ١٤ من أفراد الشرطة العسكرية و ٤٠ ضابطا من ضباط الأركان و ٦٠ من المراقبين العسكريين.

قوة الرد السريع

٦٢ – ستواصل قوة الرد السريع المنشأة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٦٢ (٢٠١٤) تقديم الدعم من الخارج إلى ليبريا، بما في ذلك بعد نقلها إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وذلك تمشيا مع قرار المجلس ٢٢٩٥ (٢٠١٦). وفي جميع الخيارات المطروحة، ستنتشر الوحدة في ليبريا في الحالات التي تنذر بحدوث انتكاسة استراتيجية للاستقرار، دعما لاستجابة المؤسسات الأمنية الليبرية في الخطوط الأمامية. وسوف تستعين البعثة بقائد قوة ليتولى مراقبة عمليات قوة الرد السريع في حال نشرها في ليبريا، فضلا عن توفير القدرة الكافية لدعم البعثة لكفالة فعالية نشرها وعملياتها.

٦٣ - وستعاد الوحدة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى الوطن في شباط/فبراير ٢٠١٧. وسيتم إيفاد عنصر متقدم قوامه ٢٥٠ فردا يضم سرية مزودة بمركبات مدرعة تشتمل على عناصر القيادة والدعم إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بحلول شباط/فبراير ٢٠١٧، أما بقية الوحدة، بما في ذلك الطائرات العمودية، فسيعاد تجهيزها وتدريبها في السنغال قبل إيفادها إلى البعثة المتكاملة في أيار/مايو ٢٠١٧. ولن يكون جاهزا للعمليات في ليبريا في الفترة بين آذار/مارس وآب/أغسطس ٢٠١٧ سوى العنصر المتقدم.

عنصر الشرطة

٦٤ - ما فتئ عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ينسحب تدريجيا، فانخفض قوامه المأذون به من أقصى قيمة بلغها وهي ١ ٧٩٥ فردا إلى القوام الحالي المأذون به وهو ٦٠٦ أفراد، منهم ٢٢٦ من ضباط الشرطة وموظفي الهجرة و ٣٨٠ ضابطا في ثلاث وحدات من الشرطة المشكلة تم إيفادها إلى مونروفيا وغبارنغا وزويدرو.

العنصر المدني

٦٥ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٨/٧٠، يتألف ملاك البعثة من ١ ٠١١ وظيفة مدنية، منها ٥٦٠ وظيفة وطنية و ٢٩٤ وظيفة دولية و ١٥٧ وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة. وفي جميع الخيارات المطروحة، ستجري مواءمة العنصر المدني مع الولاية الموصى بها في الفقرات من ٥١ إلى ٥٩ أعلاه.

باء - خيارات تعديل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

٦٦ - مع مراعاة آراء أصحاب المصلحة والحالة الأمنية السائدة وقدرة المؤسسات الوطنية على الحفاظ على الاستقرار والفترة الانتخابية المقبلة، رأت بعثة التقييم أن ثمة ثلاثة خيارات قابلة للتطبيق. وأي تعديل ينبغي أن يأخذ في الاعتبار ضرورة الحفاظ على المكاسب التي تحققت خلال ١٣ عاما من نشر البعثة. ولذلك تُقترح الخيارات المعروضة أدناه فيما يتعلق بالعنصر العسكري للبعثة. وكتدبير تخفيفي في حال حصول تدهور يهدد بإحداث انتكاسة استراتيجية للاستقرار، فإن أيا من الخيارات قد يستفيد من الدعم الأمني في سياق التعاون فيما بين البعثات، بما في ذلك قوة الرد السريع.

الخيار ١ – سحب بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وإنشاء بعثة لحفظ السلام خلفا لها

٦٧ – في ظل الاستقرار السائد ونظرا لما تتمتع به مؤسسات الأمن الوطنية من قدرة متنامية على الحفاظ على الاستقرار، سيكون من الممكن إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وإنشاء بعثة خلف لها تواصل دعم حكومة ليبريا في توطيد السلام، مع تكليفها بالولاية الموضوعية المحددة أعلاه. ويجب أن تضم هذه البعثة قدرات استشارية عسكرية وشرطية من أجل إرشاد النظراء الوطنيين كما أنها ستكون بمثابة المقر في حالة النشر المؤقت للأفراد النظاميين من بعثات حفظ السلام الأخرى. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، سيكون القوام المأذون به المقترح لقوة وشرطة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ٢١ و ١٠٠ على التوالي.

٦٨ – وستكون الجداول الزمنية لتنفيذ هذا الخيار قصيرة، إذ ينبغي أن يتم التنفيذ في أوائل عام ٢٠١٧ لكفالة أن تكون البعثة الخلف قد باتت قادرة على أداء مهامها قبل الانتخابات. وينطوي الأخذ بهذا الخيار على خطر التسبب في تعطيل خلال فترة سياسية حساسة؛ كما أنه من غير المؤكد ما إذا كانت البعثة الخلف ستولد نفس مستوى الثقة المرتبط باسم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، التي سيتم الاحتفاظ بها بموجب الخيارين ٢ و ٣ أدناه.

الخيار ٢ – الإبقاء على الوضع الراهن

٦٩ – وفقا للخيار ٢، ستظل العناصر المسلحة في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا عند القوام الحالي المأذون به البالغ ١ ٢٤٠ و ٦٠٦ للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة على التوالي، في حين سيتم صقل العنصر المدني ليعكس الولاية الموضوعية المحددة أعلاه.

٧٠ – ومن شأن الخيار الثاني أن يترك لدى البعثة القدرة الأقوى على الاستجابة للحالات الأمنية في حالات الضرورة القصوى كما أنه سيكون الخيار الأقل تعطيلا. غير أنه ينطوي على خطر رأى المحاورون أنه يتمثل في تقويض الثقة في قدرة المؤسسات الوطنية على أداء مسؤولياتها السيادية على صعيد حماية السكان وكفالة الأمن في البلد.

الخيار ٣ – خفض قوام بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

٧١ – نظرا لعدم وجود تهديد عسكري، سيكون من الممكن سحب الكتيبة وما يتصل بها من عناصر التمكين بحلول آذار/مارس ٢٠١٧، مما يترك ٢٨ فردا عسكريا، يتألفون على وجه التحديد من ١٤ مستشارا و ١٤ مراقبا عسكريا. وسيجري تحديد بدائل تجارية للتعويض عن سحب عناصر التمكين العسكري، ولا سيما القدرات في مجال الطيران والطاقة الطبية. وستحتفظ البعثة بقدرة داخلية على التصدي للاضطرابات العامة في حالات الضرورة

القصوى، وستتألف هذه القدرة على وجه التحديد من اثنتين من وحدات الشرطة المشكلة سيتم دمجهما في مونروفيا في نيسان/أبريل ٢٠١٧، مما يتطلب تحسين التنقل والقدرات. وستوفر هاتان الوحدتان الردع والدعم الاحتياطي للمؤسسات الأمنية الوطنية خلال فترة الانتخابات، والحماية لموظفي الأمم المتحدة ومرافقها والمساعدة على توطيد التقدم المحرز والاستثمار في المؤسسات الأمنية في ليبريا. وسيتم تخفيض عدد فرادى عناصر الشرطة وموظفي الهجرة تدريجيا ليصل إلى ١٠٠ فرد بحلول آذار/مارس ٢٠١٧ و ٨٠ فرد بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وسيظل هذا العدد عند مستوى ٨٠ فردا إلى حين إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وسينصب التركيز على التوجيه وتقديم الدعم الاستشاري إلى الإدارة المتوسطة والعليا للشرطة الوطنية وغيرها من دوائر إنفاذ القانون. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، سيكون القوام المأذون به المقترح لقوة وشرطة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ٢٨ و ٣٦٠ على التوالي.

٧٢ - ومن شأن الأخذ بهذا الخيار أن يقلل من خطر التعطيل خلال فترة سياسية حساسة، مع مراعاة التحديات المتبقية على صعيد القانون والنظام والأسباب المستمرة للنزاع. كما سيكفل هذا الخيار فعالية المساعي الحميدة خلال الانتخابات وعملية التسليم الديمقراطي اللاحقة.

الآثار على صعيد تقديم الدعم

٧٣ - نظرا إلى ضعف البنية التحتية في ليبريا، بما في ذلك شبكة الطرق التي تنقطع خلال موسم الأمطار السنوية، كان هناك اعتماد شديد على عناصر التمكين العسكري للبعثة، والتي تم سحب الكثير منها أثناء الانسحاب التدريجي. ومن أجل تعزيز الاقتصاد المحلي والتحضير للتقليص، ستستخدم الخيارات التجارية على النحو الأمثل.

٧٤ - وبحلول آذار/مارس ٢٠١٧، سيتم دمج عناصر الوجود الميداني للبعثة بحيث يقتصر هذا الوجود على فوينجاما وزويدرو، اللتين يوصى أن يتم الاحتفاظ بهما في إطار جميع الخيارات. بيد أن البعثة لا تزال محمّلة بإرث عمليةٍ لحفظ السلام كانت كبيرة في مرحلة ما، وبالتالي فإن التحديات المتصلة بإغلاقها على صعيد الدعم سوف تكون كبيرة. ولا يزال هناك ٢٧ من المواقع التي تتطلب خدمات وموارد. ويتم إغلاق المواقع وفقا للمعايير البيئية للأمم المتحدة، بترخيص من الحكومة. ونظرا لتعقيد المواقع وعددها، فإن عملية الإغلاق ستحتاج إلى وقت كافٍ لضمان استيفاء أعلى المعايير البيئية.

٧٥ - ومع تخفيض الوجود الميداني للبعثة، اتخذت البعثة والحكومة الترتيبات اللازمة لضمان استمرار بثّ إذاعة البعثة. ويشمل هذا إهداء الأبراج للحكومة على أساس أنه يمكن لإذاعة البعثة مواصلة استخدامها، مع قيام الحكومة بتوفير الطاقة والأمن، وهو ترتيب متّبع في عدة مواقع.

سلامة الأفراد وأمنهم

٧٦ - مع انتهاء العملية الانتقالية الأمنية، نقلت المسؤولية الرئيسية عن حماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها في ليبريا إلى الحكومة. ولا يشكل النقص في قدرات المؤسسات الأمنية الوطنية خطرا محددا، بل أنه يطرح قيودا يجب مراعاتها عند تخطيط أنشطة الأمم المتحدة وبرامجها، إذ ينبغي أن تُؤخذ في الاعتبار عند وضع هذه الأنشطة والبرامج في المستقبل المناطقُ التي يندر أو ينعدم فيها وجود أفراد الأمن الوطني.

سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٧٧ - في الفترة بين تموز/يوليه ٢٠١٥ وحزيران/يونيه ٢٠١٦، تم تدريب ٥ ٠٤٢ من أفراد البعثة، بمن فيهم ٣ ٢٩١ من أفراد الوحدات، على سياستي التي تنص على عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتم القيام بزيارات ميدانية منتظمة للتأكد من معرفة الأفراد والمجتمعات المحلية بمعايير السلوك المتوقعة من موظفي الأمم المتحدة، وإجراءات الإبلاغ عن سوء السلوك، والتدابير التأديبية. وقامت البعثة أيضا بوضع استجابة مجتمعية وآلية للشكاوى. وأصدر ممثلي الخاص إجراءات تشغيل موحدة جديدة للإبلاغ عن سوء السلوك في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وكان هناك ادعاء واحد بحصول استغلال وانتهاك جنسيين في عام ٢٠١٦.

رابعا - مستقبل الأمم المتحدة في ليبريا

٧٨ - أوصي بإرجاء أي قرار بشأن مستقبل مشاركة الأمم المتحدة في ليبريا إلى ما بعد حزيران/يونيه ٢٠١٨ بانتظار التقييم التي سيجرى بالتشاور مع الحكومة المقبلة. وريثما يتم ذلك، يجري بذل الجهود لتعزيز وتكثيف التخطيط الذي ينطوي على إشراك البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، بالتشاور مع الحكومة، من أجل تيسير الاضطلاع بعملية انتقالية سلسلة لتسليم مسؤوليات الأمم المتحدة في ليبريا. وتشكّل المشاركة النشطة من جانب الحكومة واستمرار تواصلها مع السكان عنصرا ضروريا لنجاح هذه العملية الانتقالية.

٧٩ - وسيقوم الفريق القطري للأمم المتحدة بتحديد القدرات للوقوف على الخبرات والموارد المطلوبة لمعالجة الأولويات التي ستظل قائمة بعد انسحاب البعثة. وقد أنشأت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري فريق تخطيط للعملية الانتقالية سيقوم بوضع وتنفيذ خطة عملية ومحددة زمنيا للعملية الانتقالية للأمم المتحدة في ليبريا، بما يتماشى مع إطار الحفاظ على السلام المبين في قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، بهدف الاستفادة الكاملة من قدرات منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تشارك لجنة بناء السلام بهمة، ويمكن صياغة حزمة للعملية الانتقالية من صندوق بناء السلام بهدف المساعدة. ويجري إشراك الفريق القطري في المهام المقررة للبعثة، بدعم من ميزانية البعثة، تماشيا مع توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446) وردّي (S/2015/682)، وسوف يجري توسيع نطاق هذه المشاركة.

٨٠ - وبعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة، ستواصل الأمم المتحدة التصدي للتحديات المتبقية في مجال بناء السلام من خلال فريق الأمم المتحدة القطري تمشيا مع خطة متفق عليها لتوطيد السلام بما يتسق مع ولايات الوكالات والصناديق والبرامج المعنية وفي حدود الموارد المتاحة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تم توقيع برنامج بتكلفة ١٦,٨ مليون دولار بشأن سيادة القانون والعدالة والأمن، يستفيد من مواطن القوة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وسيسهم هذا البرنامج في تيسير النقل الآني للمسؤوليات عن الأولويات المحددة بصورة مشتركة إلى الفريق القطري.

خامسا - الآثار المالية

٨١ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧٨/٧٠ مبلغ ١٨٧,١ مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، فستقتصر تكلفة الإنفاق على البعثة على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية.

٨٢ - وحتى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٤١,٣ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٢ ١٥٤,٦ ملايين دولار.

٨٣ - وسددت تكاليف القوات/وحدات الشرطة المشكلة عن الفترة الممتدة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦، بينما سددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات جزئيا عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وفقا لجدول السداد الفصلي.

سادسا – الملاحظات

٨٤ – منذ أكثر من ١٣ عاما، تم التوقيع على اتفاق في أكرا ساعد على إحلال السلام الدائم في ليبريا. ومنذ ذلك الحين، شهد البلد تحولا كبيرا، وهو في طريقه الآن نحو تحقيق الاستقرار المستدام، نتيجة تصميم شعب ليبريا وحكومتها، بدعم من الشركاء الإقليميين والدوليين. وبعد أن كانت ليبريا يوما دولة منهارة وبؤرة عنف ونزاع في المنطقة، فإنها قد بنت مؤسسات جديدة تقوم على مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. كما تغلبت على تفشي فيروس إيبولا في عام ٢٠١٤، الذي هدد بعكس اتجاه المكاسب التي تحققت منذ نهاية الحرب الأهلية. وأود أن أحيي ليبريا، حكومة وشعبا، على أما أبدته من تصميم والتزام ثابت من أجل توطيد السلام الذي تحقق بشق الأنفس.

٨٥ – غير أن ليبريا لا تزال هشة. فالتحديات المعقدة والكبيرة الموروثة من الحرب الأهلية وتفكك دولة ما قبل الحرب ستشكل عقبات خطيرة طويلة الأجل أمام تحقيق المصالحة في صفوف شعب منقسم وبناء المؤسسات الوطنية الأساسية، وخاصة في قطاعي الأمن وسيادة القانون. ونتيجة لذلك، سيحتاج البلد إلى الدعم في المستقبل المنظور من شركائه الثنائيين والشركاء الآخرين.

٨٦ – ووضعت الرئيسة جونسون سيرليف خطة إصلاح طموحة ترمي إلى إحداث تحوّل في الدولة الليبرية والمجتمع الليبري. ومع ذلك، وكما لاحظتُ خلال السنوات العديدة الماضية، ستظل المكاسب التي تحققت عرضة للانتكاس ما دامت الأسس الاجتماعية – السياسية للحكم لم تصبح موضع فهم مشترك من جانب جميع الليبريين. ويتطلب بناء مؤسسات ذات مصداقية وفعالية، لا سيما في قطاعي الأمن وسيادة القانون، إحراز تقدم للتغلب على الأسباب الجذرية للنزاع. ويجب التحلي بالإرادة السياسية والتصميم والشجاعة من أجل إعطاء الأولوية لمستقبل البلد، وبناء شعور مشترك بالأمة، وتعزيز الحوكمة، وضمان إدماج جميع المواطنين وحقوقهم، وهي أمور أساسية لكي يتجذر السلام الدائم والتنمية المستدامة.

٨٧ – ويجب أن تكون عملية المصالحة الوطنية الحقيقية والشاملة في صميم عملية السلام المستمر الطويل الأجل. وينبغي إشراك جميع المواطنين الليبريين، بما في ذلك المجتمع المدني والأحزاب السياسية والدينية والتقليدية والزعماء السياسيون، في عملية جادة لمعالجة المسائل الخلافية التي أسهمت في النزاع الماضي كما ينبغي ضمان وجود مساءلة آنية عن الإفلات من العقاب. وإنني أدعو حكومة ليبريا إلى أن تظهر لمواطنيها أن المصالحة أولوية وطنية، وذلك من خلال صياغة رؤية للمصالحة والسعي بهمة إلى تحقيقها وعن طريق إتاحة بعض مواردها المالية المحدودة من أجل تمويل جهود المصالحة. كذلك أدعو الحكومة إلى تمكين

المؤسسات التي أنشأتها لتعزيز النظام الديمقراطي وتحسين العلاقات المشحونة بين الدولة والمجتمع، بما في ذلك اللجان المعنية بالنهوض بجملة أمور منها حقوق الإنسان وإصلاح الأراضي وإصلاح القوانين والحوكمة ومكافحة الفساد. ومن الضروري بالقدر نفسه القيام بشكل آني باعتماد تشريعات الإصلاح البالغة الأهمية وتنفيذها، وإشراك المواطنين في عملية الإصلاح.

٨٨ - لقد حققت ليبريا إنجازا تاريخيا على طريقها نحو السلام الدائم في ٣٠ حزيران/يونيه، عندما تولت الحكومة تماما مسؤولياتها السيادية عن حماية شعبها وتأمين أراضيها. ومنذ انتهاء عملية نقل المسؤوليات الأمنية، لم يشهد البلد أي حادث يستدعي تدخلا مسلحا من البعثة، مما يشكل برهانا قويا على أن البلد قد دخل منعطفا جديدا فانتقل من عدم الاستقرار والتبعية وبات يسير على طريق الاستقرار المستدام. وإنني أرحب بالتزام الحكومة بإضفاء الطابع المهني على مؤسساتها الأمنية. وأرحب كذلك بتصميم أفراد الأمن الوطني، الذين أعربوا جميعا عن الثقة في قدرتهم على الاضطلاع بمسؤولياتهم، بشرط حصولهم الوشيك على الدعم اللوجستي وغير ذلك من أنواع الدعم التشغيلي من الحكومة. ومن الضروري تعريف شعب ليبريا بهذا الإنجاز الكبير، لبناء ثقته بمؤسساته الوطنية.

٨٩ - وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن تكملَ الجهودَ المبذولة في قطاع الأمن جهودٌ متناسبة تؤدي إلى إنشاء نظام قضائي ونظام للسجون يتمتعان بالمصداقية وقادرين على أداء مهامها، ذلك أن هذين النظامين لا يزالان متخلفين عن الركب. وينبغي للحكومة وشركائها استثمار المزيد من الموارد في إصلاح نظام العدالة، وتوسيع إمكانية الوصول إليه، وتعزيز الرقابة وتخليص نظام العدالة من الفساد والقوانين البالية والتمييزية.

٩٠ - ويشجعني تعزيز علاقات حسن الجوار والتعاون الأمني في سياق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، وأدعو إلى مواصلة بذل الجهود في هذا الصدد. فهذه الشراكات أساسية في حل النزاع الليبري وينبغي الاستفادة منها لتوطيد السلام.

٩١ - وستكون انتخابات العام المقبل - التي تشكل أول عملية انتقال ديمقراطي حقيقي في ليبريا - انتخابات تاريخية. ولدي ثقة كاملة في قدرة لجنة الانتخابات الوطنية على إجراء هذه الانتخابات، وقد وصلت اللجنة إلى مرحلة متقدمة في أعمالها التحضيرية. وينبغي لجميع الأطراف السياسية الفاعلة وناخبيهم المشاركة على نحو فعال وبناء في العملية الديمقراطية، مع الامتناع عن التصريحات المؤججة للمشاعر. وسيكون من المهم تعلم الدروس المستفادة من العملية الانتخابية لعام ٢٠١١، التي رافقها الجدل في غياب التعافي الوطني، عن طريق المضي قدما خلال السنة المقبلة بالإصلاحات التي من شأنها أن تعزز التصورات بشأن شرعية

الانتخابات وشفافيتها ونزاهتها وشمولها. وأود أن أدعو شركاء ليبريا إلى تقديم المساعدة البالغة الأهمية من خلال نشر مراقبين طوال فترة العملية الانتخابية، وأود أيضا أن أدعو الحكومة إلى استغلال الوقت على أفضل وجه قبل الانتخابات من أجل تعزيز المصالحة الوطنية وعمليات الإصلاح. وتكتسب حرية التعبير السياسي والمدني أهمية قصوى من أجل إجراء عملية انتخابية ذات مصداقية، وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على الدور الأساسي الذي يتمتع به في إطار أي مجتمع ديمقراطي تمكينُ أحزاب المعارضة وحرية وسائط الإعلام، ذلك أن هذين العنصرين يكفلان أن يكون لجميع المواطنين الليبريين مصلحة حقيقية في الحياة السياسية والاجتماعية والمؤسسية للبلد.

٩٢ - وسيكون عام ٢٠١٧ حاسما لتوطيد السلام الذي تحقق بشق الأنفس في ليبريا، والذي ستتجلى استدامته مع تسليم السلطة الرئاسية في أوائل عام ٢٠١٨. وعلى الرغم من الاستقرار السائد والتقدم الجيد الذي أحرزته المؤسسات الأمنية الوطنية، من الضروري أن تظل ليبريا على جدول أعمال مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على الأقل حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ولذلك أوصي، تمشيا مع نتائج التقييم الاستراتيجي، بأن يوافق المجلس على وجود لبعثة للأمم المتحدة يعكس الأولويات المحددة في الفقرات من ٥١ إلى ٥٩ أعلاه وأن ينظر في الخيارات المطروحة في الفقرات ٦٧ إلى ٧٢ أعلاه. ومن المهم المحافظة على التركة التي تتضمن جميع الإنجازات التي تحققت خلال ١٣ عاما من نشر البعثة.

٩٣ - وبمجرد إنشاء الحكومة المقبلة في عام ٢٠١٨، سيتعين إجراء تقييم استراتيجي آخر لوضع الصيغة النهائية للتوصيات المتعلقة بمستقبل مشاركة الأمم المتحدة في ليبريا، استنادا إلى التخطيط المشترك المستمر للمرحلة الانتقالية في عام ٢٠١٧، وتقييمات الحالة في البلد وأولويات الحكومة الجديدة. وإنني جاد في الدعوة إلى تعزيز المساءلة المتبادلة بين الحكومة والمجتمع الدولي، ولذا سأعطي الأولوية لوضع اتفاق يفصّل التوقعات المشتركة التي سيكون الدعم المستقبلي مشروطا بها.

٩٤ - ونحن نعمل على وضع تصور جديد لدور الأمم المتحدة في ليبريا وسنواصل العمل عن كثب مع المنظمات الإقليمية والجهات المعنية الأخرى في هذا الصدد. كما أن الدعم المتواصل المقدم من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتكملة عمل الأمم المتحدة لا يزال ضروريا.

٩٥ - وإني فخور كل الفخر بالدور الذي تضطلع به البعثة في تيسير السلام في ليبريا، وأود أن أشكر ممثلي الخاص، فريد ظريف، على قيادته الممتازة، وجميع أفراد الأمم المتحدة

المدنيين والنظاميين الذين عملوا مع البعثة على مدى السنوات الـ ١٣ الماضية والزملاء في فريق الأمم المتحدة القطري الذين عملوا معهم. وإنني أقدّر الدعم القيم المقدم من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، والبلدان المانحة، والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي يسرت استعادة السلام في ليبريا وإنجازات البعثة، التي لم يكن البلد بدونها ليدخل الآن مرحلة حفظ السلام النهائية.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة في ليبريا: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

البلد	العنصر العسكري				وحدات الشرطة المشكلة	أفراد الشرطة
	المراقبون العسكريون	ضباط أركان	القوات	المجموع		
بنغلاديش	٣	٤	–	٧		٤
بنن	١	١	–	٢		–
بوتان	–	–	–	–		٣
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	١	–	–	١		–
البوسنة والهرسك	–	–	–	–		١
البرازيل	١	١	–	٢		–
الصين	١	٣	١٢٤	١٢٨	١٤٠	٤
مصر	٥	–	–	٥		–
إثيوبيا	٣	٢	–	٥		–
غامبيا	٣	–	–	٣		١٤
ألمانيا	–	–	–	–		٣
غانا	٧	٤	٥٥	٦٦		٢٥
الهند	–	–	–	–	١٢١	٧
الأردن	–	–	–	–		١
كينيا	–	–	–	–		١٣
قيرغيزستان	–	–	–	–		٢
ماليزيا	١	١	–	٢		–
ناميبيا	١	١	–	٢		٢
نيبال	٢	٢	١٦	٢٠		٥
النيجر	٢	–	–	٢		–
نيجيريا	٩	٤	٦٩٨	٧١١	١١٩	١٥
النرويج	–	–	–	–		٣
باكستان	٤	٦	٨٨	٩٨		–
بولندا	–	–	–	–		٣
جمهورية كوريا	–	–	–	–		٦
رومانيا	–	–	–	–		١

البلد	العنصر العسكري				وحدات الشرطة المشكلة	أفراد الشرطة
	المراقبون العسكريون	ضباط أركان	القوات	المجموع		
الاتحاد الروسي	٢	–	–	٢		–
صربيا	١	–	–	١		–
سري لانكا	–	–	–	–		٤
السويد	–	–	–	–		٧
سويسرا	–	–	–	–		٢
توغو	١	١	–	٢		–
تركيا	–	–	–	–		٢
أوغندا	–	–	–	–		٢
أوكرانيا	٣	٢	١٦٠	١٦٥		٥
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	–	–	–	–		٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٢	٤	–	٦		–
اليمن	–	–	–	–		١
زامبيا	١	–	–	١		١٤
زمبابوي	١	–	–	١		١١
المجموع	**٥٥**	**٣٤**	**١٦٠**	**٢٢**	**٣٨٠**	**١٦٢**

الخريطة

UNMIL
Deployment
November 2016
International boundary
County boundary
National capital
Airport
Main road
Railroad
0 20 40 60 80 km
0 10 20 30 40 50 mi
LIBERIA
GUINEA
CÔTE D'IVOIRE
SIERRA LEONE
ATLANTIC OCEAN
Monrovia
Robertsport
Bo Water Side
Sinje
Tiene
Bombor Junction
Gbarma
Tubmanburg
Mecca
Bensonville
Careysburg
Klay
Bopolu
Gumgbeta
Zuie
Kakata
Bong-Town
Salala
Harbel
Marshall
RIA
Edina
Buchanan
Trade Town
Hartford
Timbo
Cestos City
Yepa Town
Greenville
Barre
Kopo
Nana Kru
Sasstown
Grand Cess
Barclayville
Pilbo
Nemeke
Harper
Tabou
Fish Town
Tawake
Kodeke
Nyaake
Ybuke (Kaobli)
Tiehnpo
Tutuke
Jakakehn
Duabo
Pennoken
Shablio
Chayee
Zwedru (Tchien)
Zleh Town
Toe Town
Towai Town
Galio
Tapita
Saclepea
Butuo
Sanniquellie
Zorgowee
Yekepa
Ganta
Foequelleh
Gbarnga
Cari Camp
Botota
Kangbo
Bolowhea
Garpu
Zorzor
Salayea
Zigida
Voinjama
Kolahun
Foya
Vahun
Mendekoma
Guéckédou
Koindu
Buedu
Kailahun
Pendembu
Daru
Gorahun
Zimmi
Macenta
Santa
Nzérékoré
Diéké
Danané
Binhouyé
Touleplеu
Guiglo
Duékoué
Sassandra
Taï
Cavally
Dube (Duobe)
Sinoe
Jedepo
Sehnkwehn
Cess
Yedepo
Timbo
Mt. Wuteve
Lofa
Mano
Cavalla
Nimba
Bong
Margibi
Montserrado
Grand Bassa
Grand Cess
River Gee
Maryland
Grand Kru
Grand Gedeh
Grand Cape Mount
Gbarpolu
UNMIL
FHQ
NIGERIA
CHINA
PAKISTAN (+)
GHANA
CHINA
NEPAL
TEAM 2
UNPOL
FPU
CHINA
UNMO
TEAM 4
UNPOL
FPU
NIGERIA
UNMO
TEAM 3
UNPOL
FPU
UKRAINE
UNMO
TEAM 1
UNPOL
FPU
INDIA
NIGERIA
UKRAINE
UNPOL
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4211 Rev. 42 UNITED NATIONS
November 2016
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)